



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



## الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في افريقيا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص سياسة عامة

إشراف/ الدكتور

بقاص خالد

إعداد الطلبة:

✓ غريبي عبد الوهاب

✓ شكري عبان

✓ قريح محمد يزيد

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د. حلواجي عبد الفتاح
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د. بقاص خالد
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أ. نصيب عتيقة

السنة الجامعية: 2023/2022

قال تعالى:

﴿لِيَرْفَعَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

# شكراً واحترافاً

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

حمداً تدوم به النعمة وتزول به النقمة ويستجاب به الدعاء

وينرئد الله من فضله ما يشاء أن أعاننا على إتمام هذا العمل .

تتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات العرفان والامتنان والتقدير

إلى الأستاذ المشرف الدكتور بقاص خالد

لإشرافه على المذكرة، وعلى ملاحظاته القيمة، وتوجيهاته السديدة، من أجل إخراج هذه الدراسة

إلى حيز الوجود

فجزاه الله عنا خير الجزاء وجعل

عمله شفيعاً له عند الله

كما تتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة الموقرة على قبولها مناقشة هذه المذكرة

كما نشكر كل أساتذة وعمال

﴿كلية الحقوق والعلوم السياسية﴾

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ

إلى كل من علمني حرفاً في هذه الدنيا الفانية

وإلى كل من مَدَّ يَدَ العونِ

إلى هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

نسأل الله أن يجعله نبراساً لكل طالب علم

امين يا رب العالمين

عبد الوهاب . شكري . محمد يزيد

أصبحت السياسة الخارجية والدبلوماسية مرتبطة أشد الارتباط بالجانب الاقتصادي، بل إن العصب الأول والوحيد للعلاقات بين الدول يكمن تحديدا في هذا الجانب، حتى أن أول ما يتم طرحه بين الدول عند الحديث عن توطيد العلاقات هو الاقتصاد، والعكس كذلك صحيح، فإن أول ما يتم التلويح به عندما تتوتر العلاقات هي العقوبات الاقتصادية، لما لها من أثر في تحديد وتوجيه مسار العلاقات الدولية، لذلك اعتبر الاقتصاد عصب العلاقات الدولية، خصوصا بعد نهاية فترة الحرب الباردة والتي سيطرت فيها الإيديولوجيا على العلاقات الدولية عموما، نظرا للاستقطاب الحاد بين الكتلتين الشرقية والغربية آنذاك.

ومع بروز فجر العولمة وتدفقاتها، سعت النظم السياسية في مختلف الأقطار إلى صياغة سياسات داخلية وخارجية تستجيب لمتطلبات العولمة ولحاجة البيئتين الداخلية والخارجية.

وتعد الدبلوماسية الاقتصادية أبرز تلك الاستراتيجيات الساعية لتقديم القيمة المضافة اقتصاديا وتنمويا.

لذلك سعت الجزائر كمثيلاتها من دول العالم، منذ استقلالها، إلى صياغة دبلوماسية سياسية واقتصادية تتناغم مع دورها وموقعها سواء في البيئة الإقليمية الأفريقية والعربية، وكذلك في البيئة الدولية.

وتتشغل القارة الأفريقية حيزا هاما في الأجندة الخارجية للجزائر، نظرا لعدد الاعتبارات التاريخية والجغرافية. غير أن عددا من الباحثين رأوا في أن الدبلوماسية الجزائرية منذ استقلال الجزائر ركزت بشكل أكبر على الجانب السياسي، وأهملت الجانب الاقتصادي، وهو ما جرى الحديث عليه بشكل أوسع بعد وصول الرئيس عبد المجيد تبون للسلطة سنة 2019، حيث تم صياغة عدد من القرارات المشجعة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية عمومية كانت أو خاصة، من أجل الولوج إلى السوق الأفريقية وتعزيز تواجدها هناك.

لهذا كان البحث في هذا الموضوع من الأهمية بمكان، عبر محاولة رصد واقع الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في أفريقيا.

وانطلاقا مما سبق قسمت الدراسة إلى فصلين، تطرق أولهما لمرتكزات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، والذي تضمن مبحثين، عرض أولهما الخصائص الطبيعية للجزائر ومراحل تطورها الاقتصادي، في حين ركز الثاني على المسار التاريخي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

وعالج الفصل الثاني مضامين ومقومات التوسع الاقتصادي للجزائر في إفريقيا وتحدياته

عبر ثلاث مباحث، درس أولها مضامين الدبلوماسية الاقتصادية "الجديدة" بين 2019-2023، وتعرض الثاني إلى التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا، فيما بحث الثالث متطلبات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

أولاً: الإطار المنهجي:

## 1. المشكلة البحثية:

تحتل القارة الأفريقية مكانة متميزة في أجندة السياسة الخارجية لعدد من القوى الدولية التقليدية منها والصاعدة، وهو أمر ليس بجديد على القارة التي عانت قروناً من الاستعمار والسيطرة على مقدراتها، وقد ظلت تلك المكانة متميزة من مرحلة إلى مرحلة.

وقد أدركت القيادة الجزائرية تلك المكانة منذ الاستقلال، نظراً لتبعيةها للقارة الأفريقية من ناحية، ولضرورة صياغة رؤية خاصة بها نحو أفريقيا من ناحية أخرى. ومع تبني القيادة السياسية الجزائرية بعد 2019 لعدد من المشاريع والسياسات الاقتصادية نحو أفريقيا، جرى الحديث عن نوع من الدبلوماسية الجديدة للدولة الجزائرية يعنى بالشأن الاقتصادي والتنموي أكثر من الشأن السياسي أو الأمني البحث.

ووفقاً لما تقدم تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

### ● ما مدى نجاعة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه إفريقيا ؟

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1) ماهي الإمكانيات التي تحوزها الجزائر لتوظيفها في دبلوماسية اقتصادية ناجعة؟
- 2) ما أبرز المحطات التي ميّزت الدبلوماسية الجزائرية؟
- 3) ما أبرز مضامين التوجهات الاقتصادية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية؟ وهل يمكنها مواجهة التنافس الدولي على مقدرات القارة الأفريقية؟

## 2. مجالات الدراسة:

- 1) **المجال الزمني:** ويبدأ من سنة 1999 والتي تؤرخ لبداية تولي الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة الحكم بعد عشرية اتسمت بانكفاء البلاد على داخلها بسبب الازمة السياسية التي كانت تعيشها البلاد. وصولاً إلى سنة 2023 وهو تاريخ كتابة هذه الدراسة، مع الإشارة إلى الفترة التي قبلها أي من الاستقلال إلى بداية سنة 1999 وهي الفترة التي غلبت عليها الدبلوماسية السياسية واتسمت بالتكوين الداخلي للدولة.

- (2) **المجال المكاني:** القارة الإفريقية وحركية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحوها.
- (3) **المجال الموضوعي:** المفاهيم التي تخص الجانب الاقتصادي من الدبلوماسية ومدى تحقيق البرامج والمخططات المرسومة على أرض الواقع.
- الفروض العلمية:**

- الخصائص الجيوسياسية والتاريخية عناصر أساسية في بناء دبلوماسية قوية وفعالة.
- يرتبط التوسع الاقتصادي بتجاوز التحديات المختلفة.

### 3. الأهمية العلمية والعملية:

- أ) **الأهمية العلمية:** تتمثل في دراسة الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تحقيق قيم مضافة للأنظمة السياسية سواء على المستوى السياسي أو التنموي، وهو ما يرتبط بإدراك صانع القرار لأهمية هذه الآلية في تحقيق القيمة المذكورة.
- ب) **الأهمية العملية:** تسعى الدراسة إلى إبراز أهمية آلية الدبلوماسية الاقتصادية، أملا في مزيد من تسليط الضوء عليها من قبل صانع القرار الجزائري.

### 4. المناهج المستخدمة:

يقضي التحليل والتفسير العلمي للظواهر السياسية، استخدام الأدوات التي يرتبط بها الباحث في بحثه من البداية فهي التي تعينه على تصور مادته البحثية وأيضا تحديد الغاية من هذا البحث، واقتضى البحث في فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا استخدام منهج دراسة الحالة، وهو منهج يتضمن بحثا معمقا في وحدة الدراسة عبر جمع المعلومات والبيانات المستفيضة عنها، ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة.



## ثانيا: الإطار المفهومي

## 1. تعريف المفاهيم الأساسية للدراسة:

● **الجزائر:** يطلق عليها رسميا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وهي دولة تقع في شمال إفريقيا ضمن المغرب العربي وهي أكبر دولة في البحر الأبيض المتوسط والأكبر مساحة في إفريقيا، يحدد الدستور الجزائري الإسلام، العروبة، الأمازيغية كعناصر أساسية في تشكيل هوية الشعب الجزائري، لها تضاريس متنوعة، تمتلك احتياطات معتبرة في النفط وكبرى في الغاز الطبيعي، وهما يشكلان نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

تتوفر على موقع جغرافي قريب من الأسواق الأوروبية وقوة عاملة كبيرة، مما يوفر فرصا لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.<sup>1</sup>

● **الدبلوماسية الاقتصادية:** عرفت بأنها نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف تستخدم فيه الأطراف الدولية مقدراتها الاقتصادية في التأثير السياسي أو الاقتصادي وتستخدم قوتها السياسية لتحقيق منافع اقتصادية، وظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم منذ الكساد الكبير في الولايات المتحدة واكتسبت دورا أوسع حتى وصلت إلى دورها الحالي كمضلة للدبلوماسية المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تمارسه مختلف الأطراف الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية.<sup>2</sup>

● **أفريقيا:** من أقدم قارات المعمورة تنعت بالقارة السمراء وهي الثانية من حيث عدد السكان بعد قارة آسيا، كما أنها الثانية من ناحية المساحة ب 30 كلم<sup>2</sup> وتمتلك دولها عددا من الخصائص المشتركة، تعدّ الجزائر من أكبر الدول الإفريقية مساحة تليها السودان، ويبلغ تعداد سكانها 1.2 مليار نسمة، تتقدمهم نيجيريا وإثيوبيا وكذلك مصر من حيث عدد

<sup>1</sup> وزارة السياحة والصناعة التقليدية ، <https://mta.gov.dz> بتاريخ 2023/05/31 ، 12.48

<sup>2</sup> فيروز مزياني، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية الدولية" ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، م. 8، ع. 15، جويلية 2019، ص. 196 .

السكان. تمتلك القارة الإفريقية نصيبا معتبرا من الإنتاج العالمي لبعض المواد الخام، حيث تعتمد الجزائر والكونغو ونيجيريا على النفط الخام للحصول على النقد الأجنبي، وزامبيا على النحاس والنيجر على اليورانيوم للحصول على العملة الأجنبية.<sup>1</sup>

## 2. الأدبيات السابقة :

● اقتصرت الكتابات في هذا الموضوع على رسائل الدكتوراه والماجستير، وكذا مذكرات الماستر والأوراق البحثية التي يقوم بها البعض من الدكاترة في عديد الملتقيات التي أقيمت مؤخرا للبحث في الموضوع.

- دراسة بعنوان: " دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمو الصادرات الجزائرية" للطالبة شرع نورة بجامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المتمثلة في أطروحة دكتوراه نوقشت بتاريخ 2021/06/03. و ركزت هاته الدراسة على الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر" بشكل عام ودورها في إنماء الصادرات عموما سواء ما تعلق بإفريقيا أو باقي الأقاليم الأخرى من العالم، حيث سلطت الضوء على المعاملات التجارية مع الدول العربية وكذا الإتحاد الأوروبي، أين تشهد هذه الأقاليم نشاطا تجاريا كبيرا مع الجزائر، والدور الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية لتنشيط هاته التعاملات، ولم يتم التطرق للبعد الإفريقي بالشكل المطلوب.

أما الدراسة الثانية فهي تلك التي نشرت في في المجلة الجزائرية للأمن والتنمية بعنوان "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية" للاستاذة فيروز مزياني من جامعة باتنة وكانت قد نشرت بتاريخ 2019/06/22 المجلد 08 ، العدد 15 ، أين سلطت هاته الدراسة الضوء على الامكانيات التي تحوزها الجزائر لتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية وكذا المعوقات التي ترهن مستقبل الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر .

غير أن موضوع بحثنا تميز عما سبق:

أولا : التركيز عن العلاقات الإفريقية الجزائرية بشكل خاص دون باقي الدول والأقاليم في العالم.

ثانيا : تسليط الضوء أكثر على العلاقات الاقتصادية تجاه الدول الإفريقية، والتي كان فيها الاهتمام سابقا منصبًا على الجانب السياسي والأمني، خاصة أن القيادة السياسية في الجزائر ركزت بشكل كبير على الجانب الاقتصادي كاستراتيجية جديدة للوصول إلى العمق الإفريقي.

وهذا ما يدفعنا لبيان الخطوات التي قامت بها السلطات في هذا الاتجاه ومدى نجاعة ذلك وأثره على الاقتصاد والسياسة الوطنيين.

### ثالثا : الإطار النظري:

استخدمت الدراسة اقتراب الدور الذي نشأ وتطور في إطار علم الاجتماع الغربي من أسس سيكولوجية بهدف فهم مركز الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والخارجية، وهو ما استدعى علماء السياسة إلى محاولة تطبيقه في علم السياسة، حيث عرّف عالم السياسة الأمريكي " كال هولستي Kal Holsti " الدور بأنه : تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم وللوظائف التي ينبغي على أية دولة تأديتها باستمرار سواء في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي.<sup>1</sup>

ولا يعتبر الدور مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يعبر عن مجموعة وظائف محورية تقوم بها الدولة خلال فترة زمنية معينة وذلك عبر مراعاة ثلاث جوانب رئيسية:

- 1-تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة: وهذا انطلاقا من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى -كبرى - إقليمية - صغرى ) ومنه يتحدد توجهها هل في محيطها الإقليمي أم على الساحة العالمية.
- 2-تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.
- 3-توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.

وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية.

<sup>1</sup> بقاص خالد، " العلاقات التركيبية الإفريقية الجديدة دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية (الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3، 2018). ، ص. 7.

وحسب هولستي فإن هناك ثلاثة متغيرات أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدول وهي:

أ - مصادر الدور: والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانات مادية وغير مادية.

ب - تصور الدور: وتتخذها كمتغيرات وسيطة، والتي تُعنى بتصورات وإدراكات صانع القرار لأدوارهم سواءً كانت إقليمية أو دولية، فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعني بالضرورة أنها سوف تؤدي دوراً خارجياً فعالاً، حيث يجب على صانع القرار أن يكون ذا خبرة وإرادة وهو ما يتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها، فلهذه العوامل تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي، فضلاً عن أنها قادرة على أن تلعب دوراً في عملية اتخاذ القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات.

ج - أداء الدور: وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، والتي تُعدّ متغيرات تابعة، حيث تتحكم فيها درجة فعالية الأداء.

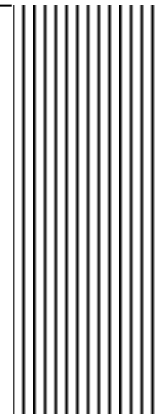
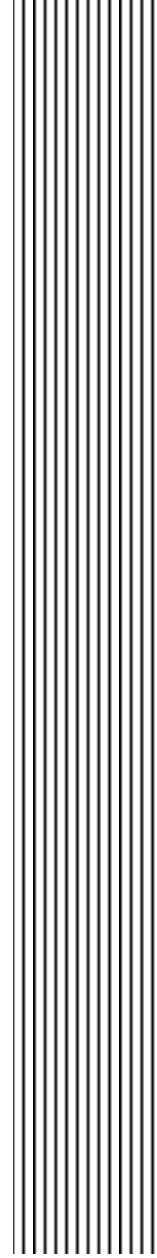
وعليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره - كمتغير وسيط - انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانات دولته والتي يُطلق عليها كذلك " مؤهلات الدور " حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على. تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ.<sup>1</sup>

1 الموسوعة السياسية، "نظرية الدور في العلاقات الدولية"، 2023/06/06 [www.political-encyclopedia.org](http://www.political-encyclopedia.org)

# الفصل الأول

مركزات الدبلوماسية

الاقتصادية الجزائرية



يمكن النظر إلى إفريقيا في منظور صانع القرار الجزائري من عدة جوانب، بما في ذلك العلاقات السياسية والاقتصادية والامنية.

من الناحية السياسية تعتبر الجزائر من أبرز الدول الإفريقية التي تسعى لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، وذلك من خلال دعمها للحلول السلمية للصراعات والأزمات السياسية في القارة الإفريقية.

وتسعى الجزائر لتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية الأخرى سواء من خلال التبادل التجاري أو الدعم الاقتصادي والتنموي.

من الناحية الاقتصادية تهتم الجزائر بتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية الأخرى، عبر تبادل الخبرات والتكنولوجيا والاستثمار في البنية التحتية والصناعات المختلفة، وتسعى الجزائر أيضا لتعزيز التجارة بين الدول الإفريقية وتبادل الخبرات في مجال التجارة الحرة.

ومن الناحية الأمنية تهتم الجزائر بالحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة الإفريقية وذلك من خلال دعم الدول الاصدقاء في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب السلاح...إلخ

وتسعى الجزائر أيضا لتعزيز التعاون الأمني مع الدول الإفريقية الأخرى، عبر التبادل الاستخباراتي والتدريب الأمني والتعاون في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

## المبحث الأول: الخصائص الطبيعية للجزائر ومراحل تطورها الاقتصادي

تتوزع الجزائر بعديد من المقومات والامكانيات التي تنوعت بين المناخ والطبيعة، وغنى الأرض بالموارد الطاقوية التي تعد عصب الاقتصاد العالمي وخاصة النفط والغاز، لذا سيبرز هذا المبحث الامكانيات المختلفة التي تحوزها الجزائر والتي تستطيع دفعها نحو دور فعال تجاه محيطها الاقليمي.

### المطلب الأول : الإمتداد الطبيعي للجزائر في إفريقيا

تحتل الجزائر وضعا دبلوماسيا محوريا وهاما، ويفسر الموقع الجغرافي جانبا من هذه الاهمية. فهي نقطة التقاء أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، ومركز جغرافي أثبت أهميته العسكرية والتجارية طيلة القرون الماضية، وقد عبّر عن هذه المكانة الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي بالقول إن الجزائر هي مفتاح شمال إفريقيا.

للجزائر مساحة واسعة وشاسعة تبلغ نحو 2381741 كلم، وبحدود برية تبلغ 6300 كلم إلى عمق القارة الإفريقية، وهي تاسع دولة من حيث المساحة بما يعادل 1/12 من مساحة القارة مع حدود بحرية تبلغ 1200 كلم، وزيادة على حجم الإقليم فإن خصوصية التضاريس وتنوعها تشكل أيضا أحد عوامل الثقل في فهم التحولات السياسية والعسكرية على مر التاريخ، إذ مرت الجزائر بمراحل متعاقبة من الغزو والاحتلال والمقاومة والاستقلال.<sup>1</sup>

وتتوزع الجزائر بثروات طبيعية هائلة خصوصا مصادر الطاقة كالنفط والغاز والفحم والفوسفات... الخ وثروات حيوانية ونباتية غنية متنوعة، وتملك ثالث احتياطي إفريقي من النفط بنحو 12,3 مليار برميل وثاني احتياطي من الغاز ب 161,7 مليار متر مكعب، ومن حيث متغير السكان فإن الجزائر تعد من الدول المتوسطة عند مقارنتها بحجم المساحة، إذ بلغ تعداد الساكنة حسب آخر إحصاء نحو 42 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى 45

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، " البعد المتوسطي للأمن الجزائري أوروبا والحلف الاطلسي"، (الجزائر: المكتبة العصرية)، ص 35، 40.

مليون مع قوة عاملة تبلغ 17 مليون ونسبة شباب أقل من 30 سنة تصل إلى 70% منها 40% أقل من 15 سنة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مراحل تطور البرامج الاقتصادية للجزائر

تتميز الجزائر بامتلاكها للعديد من الموارد الطبيعية الغنية مثل النفط والغاز الطبيعي كما أن لديها قطاعات اقتصادية متعددة أخرى مثل الزراعة والصناعة والخدمات.

وقد مرّ الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث انتهج النمط الاشتراكي، عبر هيمنة الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، وقد مرت السياسة الاقتصادية بعدد من المراحل التي يمكن تلخيصها كالتالي:

التصحيح الهيكلي الأول (1967\_1979): اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها المخطط الثلاثي 1967 - 1979 الذي ارتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى، هذه الأفضلية سمحت بتخصيص 18.2% من إجمالي الاستثمارات لها سنة 1967 مقابل 13% لسنة 1963 ولقطاع الزراعة 12.5% سنة 1967 مقابل 17.5% لسنة 1963.

المخطط الرباعي الأول (1970\_1973): قامت المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوصية بتطوير المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط.<sup>2</sup>

وقد هدف ذلك المخطط لإنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جهاد الغرام، "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا، المحددات والابعاد"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 2016، ص. 171.

<sup>2</sup> . بوقصة إيمان، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في التنمية"، شعاع للدراسات الاقتصادية، ع.3، مارس 2018، ص.3.

<sup>3</sup> . المرجع نفسه. ص.4.



المخطط الرباعي الثاني(1974\_1977): اتجهت الجهود إلى تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة وخاصة الحديد والمحروقات ومواد البناء والميكانيك والكهرباء والالكترونيات، وكذا الاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات.

هدف إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة إلى إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات المختلفة تحقق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل.

كما أن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 65,42% سنة 1978 مقابل 30,07% سنة 1969، وتتميز هذه المرحلة بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، وقد كانت المخططات السالفة تهدف الى بناء اقتصاد وطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى الى ممارسات بيروقراطية وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة الى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

الإصلاح الهيكلي الثاني(1979\_1989): تميزت هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في عملية التنازل عن ممتلكات عمومية من خلال صدور القانون 84\_81 ثم القانون 87\_19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الاراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الخاص الذي كان مهمشا مقارنة بالقطاعات الاخرى ثم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم الى 300 مؤسسة جديدة واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك في إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج للنظام المالي المصرفي، كما ان القيام بتلك الاجراءات كانت ترمي في عمومها الى التخلي التدريجي عن مفاهيم<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ليلي دقلة، " توجه الدبلوماسية الجزائرية نحو القارة الافريقية بعد 2019"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2022)، ص. 55.

العهد القديم والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

وقد استهدفت الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسات العمومية، بغية تغيير قانونها الأساسي وتنظيم كيفية العمل وعلاقتها مع الدولة ومحيطها، إذ كانت غايتها إزالة كل القيود لإرجاع مهمتها الأساسية، بغية جعل النظام أكثر فعالية ونجاعة، وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية.

تشتمل المحددات الاقتصادية على عدة عناصر، منها طبيعة النظام الاقتصادي وحجم الانتاج القومي وكمية ونوع المواد الأولية المتوفرة، ومعدلات الانتاج ومستوى التقدم الاقتصادي، إذ أن القوة الاقتصادية هي أساس القوة اليوم.

فالجزائر تتمتع بموارد طبيعية أهمها النفط، حيث تمثل ثالث أكبر احتياطي في إفريقيا من النفط بعد ليبيا ونيجيريا حسب إحصائيات مجلة الطاقة العالمية لسنة 2016 وتاسع أكبر احتياطي في العالم، فضلا عن تنوع الموارد الأخرى كالحديد والزنك والزنابق، كما تمتلك 65 حقلا يخترن ثروات متعددة من الطاقة البديلة، لهذا ركزت الجزائر على تأمين منطقة الصحراء من التهديدات القادمة من الصحراء الإفريقية.

غير ان اعتماد الجزائر على الاقتصاد الريعي وخطر تذبذب الأسعار ترك أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا من الإنتاج الغذائي، وأن أي حصار على الاقتصاد الجزائري قد يؤدي إلى مشاكل اقتصادية كبيرة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص. 56 .

## المبحث الثاني: المسار التاريخي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المطلب الأول: واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ما بين 1962 - 1989.

كان على الدول الافريقية أن تنتظر مجيء وهبوب التيار التحرري ليلتقي الأفارقة مجددا حسب المصير المشترك الذي يربطهم، وقد كان الكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري نموذجا لعموم الدول الافريقية، ورابطا بين حركات التحرر في افريقيا والجزائر، وقد استمر ذلك الرابط حتى وصول معظم الأفارقة إلى نيل حريتهم.<sup>1</sup>

وبسبب الاستعمار ورثت معظم الدول الأفريقية الفقر والتخلف، وهو ما استدعى جهدا كبيرا لنظم ما بعد الاستقلال حتى تطوي صفحة معاناة المواطن الأفريقي.

### مشاكل التنمية التي واجهت افريقيا بعد الاستقلال:

عانت أغلب الدول الافريقية بعد استقلالها أزمات عديدة تمثلت في الموارد البشرية والكوادر المؤهلة، التي يمكنها إعادة البلاد إلى الحياة بعد استنزافها على جميع المستويات، ولقد اتجهت الدول الافريقية في بداية استقلالها الى التنمية الصناعية على حساب الزراعة رغم أن جميع المخططين والسياسيين الأفارقة يدركون أهمية الزراعة، ولذلك فإن معظم المخططات لم تركّز على أخطر مشكلة واجهتها الدول الافريقية، ونعني بذلك مشكلة البطالة، لأن العمال الزراعيين الذي يغريهم ارتفاع الأجور في المدن سيهاجرون مجموعات وافرادا الى المدن، وفرص العمل في المدن لا تشهد الا زيادة متواضعة، فستكون النتيجة الحتمية ازدياد مشكلة البطالة.

<sup>1</sup>. إسماعيل العربي، " التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة " ، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،

1981) ، ص. 119.

### التكتل الاقتصادي بين الدول الأفريقية:

ان المنتبغ لتطور الاحداث الاقتصادية العالمية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، يلاحظ بوضوح أن أعضاء المجتمع الدولي قد أخذوا بسياسة التكتل الاقتصادي سواء الثنائي منه أو الجماعي وسيلة لمواجهة مشاكلهم الاقتصادية والسياسية.

وما انشاء السوق الأوروبية المشتركة والوصول إلى الاتحاد الأوروبي، إلا مظهرا من مظاهر التكتل الاقتصادي، الذي لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة لتطور الواقع الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وإذا كانت الدول المتقدمة تسعى الى تحقيق التعاون أو التكامل لمواجهة التنافس الذي تتزايد حدته وللاخذ بأسباب التطور تدعيماً لإمكانيات النمو المطرد، فإن الدول النامية أحوج ما تكون الى تدعيم التعاون فيما بينها، وتنسيق النشاط الاقتصادي للتغلب على صعاب التنمية العديدة ذات الطبيعة المعقدة والمتداخلة. فالى جانب ضيق السوق المحلية وعدم القدرة على تعبئة الموارد المالية، وضعف تراكم رأس المال وصعوبة التقدم التكنولوجي وعدم القدرة على مواكبة التنافس في الأسواق الخارجية وتزايد أعباء الديون الخارجية، ورغم كل الجهود والمحاولات المبذولة لإيجاد حل لمسألة التنمية في بلدان العالم الثالث، فقد باءت بالفشل لأنها كانت في أحسن الأحوال عبارة عن مسكنات أكبر منها حلولاً جذرية.<sup>1</sup>

كما أرجع المؤتمر الرابع لبلدان حركة عدم الانحياز المنعقد بالجزائر سنة 1973 أن أسباب فشل الاستراتيجية الدولية للتنمية بصورة خاصة الى عدم توفر الإرادة السياسية لدى البلدان الرأسمالية والى تجاهل الاهتمامات الحقيقية للبلدان النامية، والى وجود ثغرات في التعاون الاقتصادي الدولي، ولهذه الأسباب بدأت الدولة النامية منذ انعقاد مؤتمرها الثالث بـ

<sup>1</sup> حسين فريجة، "التعاون بين الجزائر والدول الأفريقية"، افاق وطموح، مجلة الحقيقة، م 1، ع 1، ديسمبر 2002، ص. 199.

لوزاكا سنة 1970 تولى اهتماما كبيرا للقضايا السياسية والاقتصادية وسياسة الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

### **مقررات الجزائر والتعاون بين الدول الأفريقية:**

أكد مؤتمر الجزائر لسنة 1973 على إمكانية التعاون بين الدول النامية فيما بينها في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والتكنولوجية وعلى هذا الأساس يجب أن يمتد التعاون الى:

(1). ميدان التبادل التجاري: حتى يمكن تطوير وتوسيع التبادل التجاري بين البلدان النامية، يجب على كل بلد من البلدان النامية أن يسعى لرفع نسبة الاستيراد من البلدان النامية الأخرى.

(2). توطيد التعاون المالي والنقدي: يجب على البلدان النامية العمل على إقامة تعاون وطيء وتشاور بين البنوك المركزية لبلدانها بهدف تطوير تعاونها في مجالات التبادل النقدي والمالي، والعمل على إنشاء مؤسسة مالية مشتركة في هذا المجال. ويجب أن تشجع البلدان النامية تنمية مواردها الأولية التي تشكل أهمية بالنسبة للاقتصاد العالمي.

### **التعاون بين الجزائر ودول المغرب العربي:**

عرفت الجزائر ودول المغرب العربي عهداً من الوحدة السياسية في تصدر تاريخها، وخصوصاً في القرن الحادي عشر تحت دولة المرابطين ثم تحت راية الموحدين وحيث أن الشريعة الإسلامية هي السائدة، كانت رؤوس الأموال والأشخاص تنتقل بين هذه البلدان، غير أن هذه الدول وبعد خضوعها الى الاستعمار الذي كان يمارس أساليب متشابهة في توجيه مصائر الشعوب، وضع لكل منها نظاماً سياسياً واقتصادياً يتماشى مع مصالحه.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص. 200 .

وبالرغم من استقلال هذه الدول وتحررها من الاستعمار، إلا أن الأخير خلف مشاكل حدودية وبؤر توتر لا زالت تحول دون التفكير في اتحاد ناجع ولو في الجوانب الاقتصادية. كما أن الفوارق الاقتصادية كانت أيضا حائلا دون إقامة تكتلات اقتصادية بين عدة مناطق في عموم أفريقيا.

وقد قدمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا توضيحا عن أهمية توثيق وتوطيد التعاون بين بلدان المغرب العربي في مجال استخدام الطاقة وإنتاج الحديد والصلب، وقد عقدت عدة مؤتمرات لوزراء الاقتصاد منها:

**1. مؤتمر تونس الذي انعقد من 29 سبتمبر و01 أكتوبر 1964:** وفي هذا المؤتمر بحث وزراء كل من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا مجموع المسائل المتعلقة بإقامة تعاون اقتصادي، وحثوا على زيادة التبادل التجاري وخلق منطقة حرة بين البلدان الأربع، وقد أنشأت لهذا الغرض اللجنة الاستشارية الدائمة التي كلفت بإعداد دراسات عن مختلف المشاكل التي تتعلق بالتعاون الاقتصادي، وتضم هذه اللجنة ممثلي المغرب الأربع وتتكون من رئيس وثمانية أعضاء، ومقرها الدائم تونس وتعد اجتماعها حرة كل 3 أشهر.

**2. مؤتمر طنجة 28/26 نوفمبر 1964:** انعقد مؤتمر طنجة برئاسة "جاردنر" سكرتير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا وفي هذا المؤتمر بحث الوزراء مشاكل التبادل التجاري واتفقوا على ضرورة إيجاد "الظروف المناسبة والملائمة للتنسيق الصناعي" وقد وضع المؤتمر قراراً يقضي بأن تدخل اللجنة الاقتصادية الإفريقية مع اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربي في أقرب وقت ممكن، للتأكد من الإمكانيات الصناعية الموجودة والإنتاج الزراعي ودراسة إمكانيات كل بلد وكلف المؤتمر اللجنة الاستشارية الدائمة لتهيئة الظروف المناسبة لإيجاد إطار تعاون وتبادل تجاري بين دول المغرب العربي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص. 201 .

3. مؤتمر طرابلس 27/25 مايو 1965:

درس المؤتمر إمكانية تبادل المعارض بين بلدان المغرب العربي والمعارض الدولية وكذلك كلف المؤتمر بدراسة تنسيق تصدير المنتجات الزراعية بين دول المغرب العربي.

4. مؤتمر الجزائر 11/08 فبراير 1966:

قرر المؤتمر تنسيق التعاون بين دول المغرب العربي وتعزيز المؤسسات المغربية، كما كلف المؤتمر اللجنة الاستشارية الدائمة دراسة تتعلق:

. العقبات التي تعترض التبادل التجاري بين الدول الأربعة.

. صياغة واقتراح قرارات يعتمدها المؤتمر تتعلق بتتمية التبادل التجاري.

. صياغة دراسات تتعلق بصناعة الصلب والزجاج وقطع الغيار والسيارات والجرارات.

. اعتماد المؤتمر قرارات لجنة السياسة وتنشيطها بين دول المغرب العربي، وعلى هذا المنوال تواصلت المؤتمرات بغرض دراسة المشاكل.

كما تم إقامة مشروع نفذته الجزائر في نطاق انتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعه في جميع بلدان المغرب العربي وبلدان ما وراء جنوب الصحراء الكبرى.

وقد عملت الجزائر منذ 1973 لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها القارة الافريقية ووضع حل لاستغلال ثروات العالم الثالث، ولوضع حل لاختلال التوازن في المبادلات التجارية واستعادة السيادة على الثروات الطبيعية.

كما عقدت عدة ملتقيات تتعلق بالتعاون بين الجزائر وافريقيا تتمحور خاصة حول تطوير الزراعة الغذائية وكذلك التكامل والابتكار وتطوير الخدمات الاجتماعية والتخطيط ووسائل ضبط الاقتصاد، كما عقدت أشغال الدورة السادسة عشر للجنة افريقيا التابعة للمنظمة العالمية للسياحة يوم 8 جوان 1987 بالجزائر من أجل وضع ميثاق للتعاون بين الجزائر والدول الإفريقية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص. 202 .

## المطلب الثاني: واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بين 1989-1999

من خلال ما سبق اكتفت الجزائر في بداية مشوارها من أجل بناء اقتصادها للفترة الممتدة 1962-1989 ببعض اتفاقيات التعاون في المجال التجاري في اقامة المخططات التنموية، كما احتكرت قطاع التجارة الخارجية من أجل حماية الصناعات الناشئة والتي كانت تتم بصفة اساسية مع الجانب الاوروبي.

لكن بعد النتائج غير المرضية للمخططات التنموية في تنميه الصادرات خلال الفترة 1969 - 1989 جعل الجزائر توسع دبلوماسيتها الاقتصادية للفترة بعد 1989 على صعيد كافة المستويات (الثنائية، الاقليمية، متعددة الاطراف ) من أجل جلب الاستثمارات الاجنبية وتحرير التجارة الخارجية وبالتالي ترقية وتنوع الصادرات سواء ناحية حجم الانتاج او من ناحية تنوع الشركاء التجاريين، لكن ما لاحظناه من خلال تحليل صادرات الجزائر ان قطاع المحروقات لا يزال يهيمن على نسبة 97% من الصادرات الاجمالية بالاضافة الى الاستثمارات الاجنبية الواردة للجزائر باعتبارها عنصرا فعالا في رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات، اما بالنسبة لتنوع الشركاء التجاريين للجزائر، لا تزال هذه الاخيرة تتجه صادراتها نحو الإتحاد الأوروبي بنسبه 65% وان كل من فرنسا واسبانيا الزبونتان لصادراتها خارج المحروقات.

وتبقى صادرات الجزائر جد ضعيفة تجاه الدول العربية عامة ودول الاتحاد المغربي ودول قاره افريقيا خاصة بالمقارنة مع صادراتها تجاه كل من أوروبا والأقطار غير العربية والافريقية.<sup>1</sup>

وبعد أن وسعت الجزائر دبلوماسيتها الاقتصادية مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومحاولة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، بالاضافة الى عقد العديد من الاتفاقيات الاقليمية او الدولية في المجال الاقتصادي بصفة عامة والجانب التجاري

<sup>1</sup> عبد الحميد عجالى، " الجزائر ومنظمة المؤتمر الاسلامي"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية"، ع.6، الجزائر، ص.



والاستثماري بصفة خاصة. ففي الجانب التجاري وعلى صعيد القارة الافريقية ظهرت فكرة تأسيس منطقة إفريقية للتبادل التجاري الحر الى معاهدة ابوجا المبرمة سنة 1991 والتي تقضي بتحقيق هدف رئيسي يتمثل في دمج القارة الافريقية في حلول 2035 وفقا لخطة استراتيجية تقوم على اربع مراحل:

- تعزيز المجموعات الاقتصادية تحت الاقليمية في القارة الافريقية.
- تأسيس إتحاد جمركي قاري.
- تطبيق سياسات قطاعية مشتركة.
- إنشاء سوق مشتركة.

لكن الوضع الداخلي في الجزائر حال دون أي ابرام لاتفاقيات اقتصادية أو حتى اتمام أي إتفاقيات سابقة.

وقد عانت الدبلوماسية الجزائرية عامة والدبلوماسية الاقتصادية خاصة بسبب الأزمة الداخلية التي عرفتها الجزائر في العشرية السوداء والتي عزلت الجزائر عن ما هو حاصل على المستوى الافريقي والدولي.<sup>1</sup>

ويمكن ذكر بعض الاتفاقيات في تلك الفترة منها:

#### - اللجنة المشتركة الجزائرية - النيجيرية:

تأسست بموجب بروتوكول اتفاق امضي بين البلدين بالجزائر في 30 اكتوبر 1997، هدفت الى تعزيز التعاون على مستوى الحدود من التعاون الاداري وتنقل الاشخاص والسلع على مستوى حدود البلدين، الى التعاون في مجال الاقتصاد والصحة، الثقافة، الزراعة، والرياضة، الى جانب القضايا الخاصة بالبيئة .

<sup>1</sup> طاهر قوبريد، " دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الامنية الراهنة في منطقة الساحل الافريقي " ، مذكرة ماستر(الجزائر : المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014/2015)، ص.107.

- اللجنة المشتركة الجزائرية- النيجيرية للتعاون:

هدفت الى تعزيز الحوار السياسي وزيادة التعاون بين البلدين في الميادين الاقتصادية والثقافية والتكوين. كما عكست الارادة المشتركة للبلدين الذين يقيمون علاقات صداقة تضامن وحسن جوار منذ القدم وفي سعيهما الى تعزيز تعاونهما وتنويعه.

- تقنين النشاط التجاري للطوارق ( تجارة المقايضة ):

نظمت الجزائر النشاط التقليدي للطوارق المتمثل في تجارة المقايضة بمقتضى المرسوم الوزاري المشترك المؤرخ في 14/12/1994. وتعتبر المقايضة نظاما تجاريا بدائيا يركز على مبدأ تبادل البضائع والسلع بين الجماعات والافراد دون تدخل النقود كوسيلة للتعامل. حيث يتم الاستبدال العيني للبضائع اي بيع سلعة بسعة. تهدف الى تمويل السكان المقيمين في ولايات الجنوب: ادرار، تمنراست، تتم تجارة المقايضة مع دولتي مالي والنيجر. ويعتبر المعرض التجاري "أسيهار" تظاهرة تجارية مهمة على مستوى ولاية تمنراست وحدثا اقليميا كبيرا يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين ومتعملي الدول الافريقية الصحراوية، تلتقي فيه البضائع وتتمازج فيه الثقافات والعادات لتترسم معالم الترابط التجاري والثقافي. وينعقد هذا المعرض التجاري الدولي مرة واحدة سنويا لنحو 21 يوما.<sup>1</sup>

- اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية - المالية :

تقرر انشاء هذه اللجنة الثنائية الحدودية سنة 1988 ، قبل مراجعتها بولاية ادرار يوم 16 افريل 1995 ، خلال اجتماع وزراء الداخلية لمالي والجزائر ، ليتم تعزيز هذا المسعى خلال الدورة ال 10 للجنة المختلطة المالية التي انعقدت بالجزائر العاصمة ، تهدف الى تعزيز الحوار والتشاور القائمة بين البلدين ، وتنشيط التعاون بينهما من اجل تمتين روابط الاخوة وعلاقات حسن الجوار العريقة القائمة بينهما ، وتندرج في اطار الاستجابة لامكانيات البلدين من اجل تحقيق اهدافهما التنموية .

<sup>1</sup>. بويبية نبيل ، " الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الاجنبية " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، ( جامعة الدول العربية قسم البحوث والدراسات السياسية ، 2009 ) ص. 105.

### المطلب الثالث: خصائص الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بين 1999-2012

بعد التحكم في الوضع الداخلي للجزائر استعادت الدبلوماسية عافيتها وعادت لتلعب دورها المألوف على الساحة القارية والدولية.

بعدما تهيأت العديد من الظروف المواتية دوليا وافريقيا كظهور رغبة قوية لدى الدبلوماسية الجزائرية في تغيير الوضع الافريقي الراهن، باعتماد مقاربات جديدة لتنمية القارة محدثين القطيعة مع التجارب السابقة للتنمية ومستفيدين في نفس الوقت من أخطاء الماضي، تحدي العولمة كظاهرة تفرض التعامل معها ميلاد مؤسسة جديدة، تتمثل في الإتحاد الإفريقي، ورغبة الجزائر في القضاء على النظرة المتشائمة بشأن مستقبل افريقيا وقدراتها، كل هذا ساهم بطريقه أو بأخرى في إعادة بعث النشاط الدبلوماسي الجزائري من اجل الدفاع عن القضايا ذات الأهمية القصوى لإفريقيا، وكذا تحرر الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية خاصة وتجاه باقي الدول العالم عامة.

تبنت القمة الاستثنائية الخامسة للوحدة الافريقية التي عقدت في سرت الليبية في الأول والثاني من مارس 2001 قرار تأسيس الاتحاد الإفريقي بإجماع الدول الأعضاء وفي ذلك القرار أكد رؤساء الدول والحكومات على إيداع مستندات تصديق الدول الأفريقية على القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي. ولإنهاء العزلة والتهميش المفروضين على القارة الإفريقية تعين على الاتحاد الإفريقي وضع الأسس لمشاركة افريقية فعالة في المؤسسات والآليات التي تقود الاقتصاد العالمي في إطار العولمة.<sup>1</sup>

وعند تتبع مسار الدبلوماسية الاقتصادية في الجزائر سواء الثنائية او الاقليمية كانت معظم الاتفاقيات تضمن جانبيين هما الجانب التجاري والجانب الاستثماري، حيث يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل فعال في زيادة الصادرات خارج المحروقات، إذ يلاحظ

<sup>1</sup> عبد الرحمان حسن، "قمة لوساكا ومستقبل الاتحاد الافريقي"، السياسة الدولية، مصر، ع. 146، 2001، ص. 36.

قبولا متزايدا للدول النامية للاستثمار الأجنبي نظرا لأن هناك علاقة طردية قوية مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.<sup>2</sup>

ان إدارة الجزائر لملفات الإتحاد الإفريقي جعلها تحتل الصدارة في إطار الإتحاد الإفريقي منذ عودتها الى دورها بقوة. فيما يتعلق بالإهتمام بالتنمية الاقتصادية وفي القمة الثنائية اثناء رئاستها للمنظمة (قمة سرت الليبية) حصلت على تفويض من طرف الدول الإفريقية للقيام بالنيابة عنهم الى جانب جنوب افريقيا ببحث السبل الممكنة من اجل الغاء الديون الإفريقية، يضاف الى المبادرة التي جاء بها الثلاثي (الجزائر، جنوب افريقيا، نيجيريا) تفوض مرة أخرى نيابة عن الدول الإفريقية لبحث سبل التنمية الاقتصادية بشكل شامل أكثر من تعلقها بمسألة الديون فقط، كما هو الشأن من قبل هذا التفويض الذي منحه الأفارقة مرة أخرى في العاصمة الطوغولية "لومي" لقيام الرؤساء الثلاثة (الجزائر، جنوب افريقيا، نيجيريا) للقيام بمساعي تحقيق سبل التنمية في إفريقيا بما فيها جلب المساعدات الخارجية والاستثمارات وتخفيض معدل الديون، وقد أصبحت الجزائر شريكا مهما في مجموعة الدول الثمانية لبحث المشاكل المتعلقة بإفريقيا وإيجاد حلول لها.<sup>1</sup>

لقد اضحى البعد الاقتصادي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية، فهو عامل مهم يشجع حركية التجارة الخارجية ويجلب الاستثمارات، ما جعل من وزاره الشؤون الخارجية الجزائرية توليه اهتماما كبيرا في اطار السياسة الاقتصادية للبلد، وأضحى من مهامها الرئاسية الترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يساهم في خلق الثروة ومناصب الشغل.

استنادا لهذا، بات هناك إدراك واضح في خيال مهندسي الدبلوماسية الجزائرية بأن المتغير الاقتصادي ينطوي على ضمانات يمكن الاستناد اليها لتحقيق مصالح الجزائر في الخارج جنبا إلى جنب مع الدبلوماسية الجزائرية، كما أنها أداة رئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للبلاد.

<sup>1</sup>. المرجع نفسه ، ص. 39.

ولعل ما يؤكد هذا التوجه هو اعطاء صلاحيات واسعة لوزارة الخارجية في المجال الاقتصادي، حيث تم إصدار عدد من المراسيم الرئاسية التي تحدد هذه الصلاحيات، مثلما جاء في مرسوم الرئاسي رقم 02-406 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، الذي يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من خلال المادة 09 على أن: يعمل السفير على تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية التبادلات التجارية والشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد (المرسوم الرئاسي رقم 02-406 /2002 وهناك مراسيم أخرى تتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، كما أن جملة الاصلاحات القانونية هذه تعكس توجه الدبلوماسية الجزائرية نحو النهج الاقتصادي كورقة رابحة لتحقيق مكاسب تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، هذا وقد برز توجه يؤكد على ان مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بالسوق الافريقية نظراً لعدم تكافئ العلاقة مع الدائرة الاوروبية، وعلى هذا الاساس بدأت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تتحرك جنوباً في اطار مساعيها الرامية لخلق علاقات اقتصادية وتجارية مع بلدان القارة.

ويشير العديد من الباحثين الى أن توجه الدبلوماسية الجزائرية نحو افريقيا ليست وليده اللحظة بل نتيجة عمل تاريخي تبنى عددا من المبادرات الاقتصادية الساعية لحماية المصالح الاقتصادية الجزائرية في القارة، ويمكن استعراض الدور الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا من خلال ثلاث أبعاد اساسية:<sup>1</sup>

البعد التنموي: تمثل في مبادرة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" (NEPAD). تم إقرارها في 23 اكتوبر 2001 قصد تحقيق مجموعة من الأهداف طويلة المدى، تعتبر استراتيجية تنموية تشمل عدة جوانب تدخل ضمن هدف عام، ألا وهو تقليص الفجوة الاقتصادية واللامساواة بين البلدان الإفريقية والدول الغنية، وتنمية المساعدات نحو القارة وكذا تحقيق التنمية المستدامة.

<sup>1</sup> فيروز مزياني ، مرجع سابق ص.201.

ولعبت الجزائر دورا هاما في هذه المبادرة، حيث كانت من الدول الخمس المؤسسة وكانت المسؤولة عن لجنة الموارد البشرية، وقد تبلور الموقف الجزائري بقوة من خلال الاجتماع الثاني للجنة تنفيذ ومتابعة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا في 26 مارس 2002 حيث شددت الجزائر على ضرورة التجديد الفعلي لهذه الشراكة وخلق موقف تفاوضي موحد حول القضايا المحورية للنيباد، كما أكدت الجزائر في قمة "داكار" من أجل تمويل النيباد في 15 أبريل 2002 أن تحقيق الاندماج الافريقي مرهون بتسخير كل المقدرات الاقتصادية الافريقية عن طريق الاستثمار في القارة والذي يعد اساس التنمية، كما طالبت المجتمع الدولي بضرورة تجاوز النظرة النمطية عن افريقيا، عبر مساعدتها عن طريق تدفق الاستثمارات ودخول المنتجات الافريقية الى الاسواق الدولية بما يسمح بترقية إفريقيا عالميا.<sup>1</sup>

من جهة أخرى راهنت الجزائر على المشاريع الكبرى المتعلقة بتحفيز التكامل الاقليمي على غرار مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر، لاغوس، نيجيريا ) الذي يتضمن انبوب الغاز من نيجيريا نحو اوروبا مرورا بالجزائر والنيجر، بالاضافة الى سعيها لإتمام مشروع الألياف البصرية ( الجزائر - ابوجا) وايضا العمل على جلب الاستثمارات الاجنبية لدعم التنمية المستدامة، ويمثل منتدى افريقيا للاستثمار والاعمال المنعقد بالجزائر ايام 3-4-5 ديسمبر 2016 نموذجا واضحا على ذلك.

البعد التعاوني: في اطار تقديم المساعدات والمنح، انتهجت الجزائر استراتيجية مسح الديون لعدد من البلدان الافريقية ضمن توجهاتها نحو تنمية مبدأ التعاون الدولي، وصرحت وكالة الأنباء الجزائرية على ان الجزائر قررت خلال الفترة الممتدة بين 2010 -2014 الغاء ديون قديمة اجمالي بقيمة اجمالية تقدر ب 1.4 مليار دولار وتخص هذه الديون 14 بلدا افريقيا بقيمة 902 مليون دولار.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 202.

البعد التكاملي: وذلك من خلال سعي الدبلوماسية الجزائرية للانخراط في المشاريع التكاملية الاقتصادية على مستوى القارة وتمثل منطقة التجارة الحرة الافريقية (zlecaf) او (afeca) ابرز مثال على ذلك كونها تمثل ارضية اولية لتحقيق التكامل الإقليمي.<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع: خصائص الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بين 2012-2019

لقد خطت القارة الافريقية خطوات حاسمة في مجال المفاوضات الرامية الى انشاء منطقه التجارة الحرة القارية وذلك ضمن فعاليات قمة الاتحاد الافريقي وفي اطار المراحل التالية:

1- مرحلة وضع التصور: اعتمدت الدورة العادية الثامنة عشر لمؤتمر رؤساء وحكومات الاتحاد الافريقي التي عقدت في اديس أبابا بأثيوبيا في يناير 2012 مقررًا بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول تاريخ ارشادي وهو عام 2018، كما اعتمدت القمه خطة على العمل لتعزيز التجارة البنية للقارة الافريقية التي حددت سبعة اولويات تتمثل في السياسة التجارية، تسهيل التجارة، الطاقة الانتاجية، البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة وتكامل الاسواق، كما اعتمدت خريطة الطريق لتوضيح خطوات الوصول الى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي.

2- المرحلة التحضيرية: أتت المرحلة التحضيرية من خلال تنظيم اجتماعات تشاورية اقليمية حول منطقة تجارة الحرة القارية لجميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية المعترف بها من قبل الاتحاد الافريقي، وذلك في الفترة ما بين ماي ونوفمبر 2014. تم من خلالها اجراء الدراسات واعداد الوثائق الفنية حول مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية فضلا عن اشراك القطاع الخاص في المفاوضات ومحاولة انشاء مجلس الاعمال الافريقي ومرصد التجارة.<sup>1</sup>

3-مرحلة اطلاق المفاوضات: عقدت اجتماعات الدورة العادية ال 25 لقمة الاتحاد الافريقي خلال الفترة 7- 15 جوان 2015 بجنوب افريقيا وبعد ثمانية اجتماعات وصل فريق المفاوضات الى ثلاث نتائج مهمة شملت المنطقة الحرة والبروتوكول المتعلق بالبضائع

<sup>1</sup> لعراب جمال ، بن الشيخ توفيق، " دور الدبلوماسية التجارية في تعزيز جاذبية الاقتصاد الجزائري "،

مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، م.10، ع. 01 ، جانفي 2023، ص.219 .

والبروتوكول الخاص المتعلقة بالتجارة والخدمات وتمت الموافقة رسميا على الوثائق الثلاث واعتمدها من قبل وزراء التجارة الأفارقة في نيامي عاصمة النيجر في ديسمبر 2017.<sup>1</sup>

**مرحلة الاعلان:** بعد 6 سنوات من المفاوضات التي بدأت في 2012 وضعت 44 دولة الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة الافريقية وذلك في الاجتماع الخامس لوزراء التجارة لدول الاتحاد الافريقي، الذي عقد في كيغالي برواندا في 8-9 مارس 2018 ، حيث اعتمدت الاتفاقية القانونية التي تشكل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، وعرضت للتوقيع في القمة الاستثنائية العاشرة في 21 مارس 2018. حيث صدر اعلان ختامي يؤكد رغبة الدول اعضاء الاتحاد في تعميق التكامل بين الدول الافريقية وصيغة الاتفاقية التي اسست لإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية.<sup>1</sup> كما اتفقت الجزائر مع كل من جنوب افريقيا، اثيوبيا، مالي، موزمبيق، النيجر، نيجيريا ما بين 1998-2015 على تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي،<sup>2</sup> في ميدان الضريبة على الدخل والثروة وترقية وحماية الاستثمارات المتبادلة وما توج تلك الاتفاقيات هو اقتناع الجزائر ب ما تحمله القارة السمراء من امكانيات مادية وبشرية ففي عام 2015 اعلنت الجزائر الغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار،<sup>3</sup> على 14 دولة الاقل نموا في الاتحاد الافريقي بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الافريقية في العام 1963 والتي تحولت في عام 1999 الى الاتحاد الافريقي ومس القرار كل من البنين، وبوركينا فاسو، الكونغو، اثيوبيا، وغينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، الموزمبيق، النيجر، السنغال، تنزانيا ساوتومي، برانسيبي، السيشل وتتجه الجزائر لفتح

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص.220.

<sup>2</sup> قسم البحوث والدراسات الاتحاد المغرب العربي: الأهداف والهيكل التنظيمي على الموقع بتاريخ 05-02-2019

[www.aljazeera.net/hom/print](http://www.aljazeera.net/hom/print)

<sup>3</sup> موقع " الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اتفاقيات " .

بتاريخ 05-02-2019 [www.andi.dz/index/php/ar/cadre-jnridique/accourds-convenrions](http://www.andi.dz/index/php/ar/cadre-jnridique/accourds-convenrions)



سواق استثمارية بدول افريقيا الوسطى، والساحل بالتركيز على القطاع الصناعي كونه مساهم فعال في خلق الثروة وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> عاطف قدارة، " خطوات جزائرية للعودة الى حضن القارة السمراء "

## الفصل الثاني

مضامين ومقومات التوسع الاقتصادي للجزائر في

إفريقيا وتحدياته

## المبحث الأول: مضامين الدبلوماسية الاقتصادية "الجديدة" بين 2019-2023

إيماناً بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018 بكيغالي رواندا التوقيع على اتفاقية منطقتي التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، وتجارة الخدمات وفض النزاعات. في هذا الإطار شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 29 ديسمبر 2020 المتعلقة بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة.<sup>1</sup>

وأمام ما تقدم تتطلع الجزائر للعب دور أكبر ينسجم مع إمكانياتها على المستوى الإفريقي، حيث ستسمح مصادقة الجزائر على الاتفاقية بالمشاركة بشكل كبير في المفاوضات كدولة طرف في المسائل المتعلقة بتشغيل المنطقة الحرة، لا سيما المسائل التي تظلّ عالقة، وتلك المتعلقة بالقواعد الأصلية وبولوج سوق الخدمات، وتسمح أيضاً للجزائر بالحصول على مقعد في مجلس الوزراء لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وهي الهيئة المكلفة بتنفيذ مختلف نصوص المنطقة وإعداد المرحلة الثانية للمفاوضات التي ستعالج الملكية الفكرية والمنافسة والاستثمار.<sup>2</sup>

### المطلب الأول: أبرز تعديلات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

قامت الجزائر بعدة إجراءات من أجل إخراج أعضاء السلك الدبلوماسي من دائرة الدور التقليدي إلى دائرة الدور الاقتصادي والتجاري من أجل تحسين صورة الاقتصاد الجزائري في الخارج والتي من أهمها:

<sup>1</sup> وزارة الشؤون الخارجية بالخارج، [www..mae.gov.dz/zone-dimpolacie-economique-ar.agex](http://www.mae.gov.dz/zone-dimpolacie-economique-ar.agex)

<sup>2</sup> احمد حيدوسي، " دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر بإفريقيا " ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، م. 10، ع. 1، 2021، ص ص. 195، 196.

## 1-مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية:

تشكل مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية حلقة التواصل مع الدوائر الوزارية ومختلف المؤسسات والهيئات الوطنية المدعمة لتنمية الاقتصاد فيما يخص تنسيق أعمالها على المستوى الدولي ومرافقة المؤسسات الجزائرية في مساعيها الراسية إلى ولوج الاسواق الخارجية.

ويندرج عمل المديرية في اطار الصلاحيات المخولة لها والمقاربة الجديدة المنتهجة من قبل السلطات العمومية الهادفة الى تنويع الاقتصاد الوطني للخروج من التبعية للمحروقات وترقية جاذبية الاستثمارات الاجنبية.

وتتمثل مهامها الرئيسية في:

- التزويد بالمعلومات والتحليل الاقتصادية اللازمة لدخول الاسواق الخارجية ودعم مجهودات المؤسسات الجزائرية في هذا المجال.
- إعداد مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية موجهة للشركات والمؤسسات والهيئات والوزارات المعنية.
- المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ترقية المبادلات التجارية الدولية.<sup>1</sup>

## 2- مكتب الاعلام وترقيه الاستثمارات والصادرات:

يعد مكتب الاعلام وترقيه الاستثمارات والصادرات المتواجد على مستوى مقر وزاره الشؤون الخارجية فضاء مخصصا للمتعاملين الاقتصاديين الجزائري بما في ذلك ابناء الجالية الوطنية بالخارج الناشطين في عمليات التصدير او الشراكة مع المتعاملين الاجانب وتتمثل المهام الاساسية للمكتب في:

- تنظيم دورات تكوينية وندوات وأيام دراسية وملتقيات وبعثات اقتصادية بالتعاون الوثيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية.

<sup>1</sup> موقع وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج ، مرجع سابق.

- استقبال المتعاملين بموعد مسبق في فضاء مريح قصد إفادتهم وتزويدهم بالنصوص القانونية للبلدان المستهدفة، الولوج الى الاسواق الخارجية، المناقصات الدولية، اقتراحات الشراكة، البعثات الاقتصادية والمعارض بالخارج.
- المرافقة في المراحل النهائية لعمليات التصدير.

### 3- شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى التمثيليات الدبلوماسية

#### والقنصلية:

حيث تم وضع شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين من أجل مرافقتهم في عملياتهم التصديرية للمنتجات الجزائرية ومن أجل ولوج الأسواق الخارجية، من خلال وضع ارقام هواتفهم والبريد الالكتروني للتواصل على مستوى البوابة الخاصة بالدبلوماسية الاقتصادية لوزارة الشؤون الخارجية. بإجمالي 47 مكلف في فيفري 2021 تختلف رتبهم بين وزير ومفوض ملحق الشؤون الخارجية، سكرتير وزير الشؤون الخارجية، مستشار الشؤون الخارجية، موزعين حيث المناطق كالتالي:<sup>1</sup>

- منطقة افريقيا: 15 مكلف، الدول العربية: 6 .
- منطقة اوروبا: 16 مكلف من بينها 10 في فرنسا لوحدها.
- منطقه امريكا: 4 موزعين على كندا، شيلي، فنزويلا، إكوادور.
- منطقة آسيا: 3 متواجدين في اندونيسيا، ايران، ماليزيا.

إضافة الى اقامة معارض ومؤتمرات للتعريف بالمنتجات الوطنية من خلال الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية والشركة الوطنية للمعارض، وأيضا الصندوق الوطني لتأمين التجارة الخارجية، والزيارات الميدانية لمناطق النشاط للتعريف بمختلف المنتجات بما في ذلك الزراعية بحضور سفراء وممثلين دول اجنبية بالجزائر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> لعراب جمال ، بن الشيخ توفيق ، مرجع سابق ، ص. 226 .

<sup>2</sup> وزارة الشؤون الخارجية بالخارج، مرجع سابق.

### المطلب الثاني: مظاهر تغير الدبلوماسية الجزائرية:

أبرز مظاهر التحول في الدبلوماسية الجزائرية تتجلى في مشاركتها في المؤتمرات الدولية والزيارات الميدانية والثورة التي طالت المنظومة الدبلوماسية. المشاركة في المؤتمرات والزيارات الميدانية:

شهدت الدبلوماسية الجزائرية حركية منذ تولي الرئيس تبون الرئاسة، حيث حمل العام الأول من انتخابه محطات دبلوماسية متميزة، بدءا بالمشاركة في مؤتمر برلين لمعالجة الوضع في ليبيا، ثم قمة الاتحاد الافريقي قبيل زيارته للمملكة السعودية، وابداء الرغبة في تعزيز شراكتها مع الدول على غرار تركيا وروسيا والصين، كما أجريت زيارات رسمية للدول الافريقية للنظر في الازمات المستعصية، سيما تلك التي تشكل تهديدا لأمن الجزائر القومي، منها زيارة السيد صبري بوقادوم -وزير الخارجية الأسبق- إلى ليبيا والمشاركة في أداء اليمين لرؤساء كل من الكونغو وأوغندا سنة 2021 وإلى غينيا وسيراليون، الكاميرون، النيجر، انجولا، ليسوتو، جنوب افريقيا خلال نفس السنة.

هذا الى جانب استقبال الجزائر عددا من المسؤولين كالرئيس التركي، ورئيسة الوزراء الايطالية وأمير قطر، ووزراء خارجية كل من مصر، السعودية، الامارات، تركيا، فرنسا، وايطاليا.

-إصلاح الدبلوماسية الجزائرية وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية يبقى تحسين آليات العمل الدبلوماسي ليتناسب مع متطلبات العصر أمر ضروري خصوصا للجزائر التي تعرف تحديات غير مسبوقة لا سيما جوارها اقليمي المضطرب حيث ان الواقع الاقتصادي لا يمكن فصله عن العمل الدبلوماسي حيث تسعى الجزائر للتخلص من التبعية شبه المطلقة للريع النفطي والغازي من خلال دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفي هذا الصدد تعد الدبلوماسية الاقتصادية الطريقة المثلى لإيجاد أسواق جديدة في افريقيا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> لعراب جمال ، بن الشيخ توفيق ، مرجع سابق ، ص . 225.

وفي ضوء ذلك استحدث صانع القرار الجزائري سبعون (70) منصبا لمبعوثين ويتعلق الأمر بإطارات تتمتع بخبره واسعة لا سيما في مجال الاستباق، من أجل ارساء دبلوماسية ديناميكية واستباقية تكون مؤهلة للمبادرة فيما يخص كبرى الملفات الاقليمية، ولتعزيز دور ونشاط الدبلوماسية الجزائرية كقوة وساطة منتجة ومصدرة للسلم والامن والاستقرار تحت السلطة المباشرة لوزير الخارجية، لتكليفهم بقيادة النشاط الدولي وفق محاور تتعلق بجهود تعكس مصالحها وأولوياتها، وفي ظل الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي. وتطور التكنولوجيا وباعتبار أن الجهاز الدبلوماسي الجزائري الذي يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد تأثر هو الآخر بتطورات التكنولوجيا الحديثة، كلفت السلطات العليا عبر وزارة الخارجية بمباشرة عصرنة وتطوير خدمات استراتيجيتها الإتصالية وإعطاء أولوية للأدوات الرقمية، ومن هذه الاجراءات المتعلقة بضرورة عصرنة الجهاز الدبلوماسي تعزيز دور المنصات الالكترونية في مجال التبادل المعلوماتي. حيث قامت وزارة الخارجية بإطلاق ثلاث اجراءات رئيسية تدخل في تطوير الدبلوماسية الاقتصادية للبلد التي اصبحت حتمية لتعزيز الاقتصاد الوطني على الساحة الاقليمية. تتمثل تلك الاجراءات في انشاء مكتب للإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات، وتكوين الدبلوماسيين المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثلات الدبلوماسية الذي يهدف الى استقبال المتعاملين الاقتصاديين وخاصة المصدرين للاستفادة من المعلومات والوثائق المتعلقة بشروط ولوج الاسواق الخارجية، وانشاء قسم ويب في موقع وزارة الخارجية مخصص للدبلوماسية الاقتصادية، ويتعلق الاجراء الآخر بتطوير الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية على مستوى<sup>1</sup> الممثلات الدبلوماسية من خلال الندوات الاكاديمية في مجال الدبلوماسية التجارية واللغة الانجليزية للأعمال، فضلا عن ندوات أخرى وزيارات مجانية على مستوى أقطاب المصدرين.

وبخصوص تثمين الدبلوماسية الاقتصادية وإعادة التوجه نحو أفريقيا، تم بناء جزء رئيسي من الطريق السريع العابر للصحراء لربط الجزائر بلاغوس (نيجيريا) مع وصلات من تشاد ومالي والنيجر وتونس، وكلفت الجيش الجزائري بتنفيذه الى الحدود مع النيجر، وكذلك تفعيل المشروع الاستراتيجي المتمثل في انشاء انبوب الغاز بين الجزائر ونيجيريا بطول 4128 كيلو متر بهدف تصدير الغاز للسوق الاوروبية، إضافة الى المشروع الاستراتيجي المتمثل في الربط بالألياف البصرية بين الجزائر وابوجا النيجيرية العابر للصحراء من أجل ربط المناطق المعزولة بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية والتي تم الجزء الاخير منه الرابط بين العاصمة وعين قزام وتفعيل التبادل التجاري مع موريتانيا عبر المعبر الحدودي الذي فتح مؤخرًا، ومع ليبيا كانت البوابة الاقتصادية هي المدخل الدبلوماسي لها بتفعيل اتفاقية شراكة بين شركة الكهرباء الجزائرية وشركة الكهرباء في ليبيا والتي توجت بإرسال لجنة خبراء ومهندسين جزائريين للإصلاح محطات الكهرباء في ليبيا وكذا التصديق على اتفاقية التجارة القارية الافريقية والتي دخلت حيز التنفيذ من 2019 والتي صادقت عليها الجزائر في 2021 بحيث تضمن العدد 36 من الجريدة الرسمية مرسومًا رئاسيًا حول التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص. 226.



**المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إفريقيا:**

بالرغم مما ذكر من مرتكزات ومن خطوات حديثة اتخذت لغرض مزيد من تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في عمقها الأفريقي، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي يجدر بصانع السياسة الخارجية الجزائرية وضعها في الانتباه.

### **المطلب الأول: التحديات الخارجية**

تعرض الدبلوماسية الجزائرية عديد العوامل الخارجية التي قد ترهن تلك المصالح وتحول دون تحقيقها ومنها:

1. **التنافس الدولي على القارة:** أثبتت التجارب أن المنافسة بين الكبار هي اقتصادية بالأساس لذلك تحظى القارة باهتمام الاقتصادات الكبرى التقليدية والمعاصرة منها، وهو أمر طبيعي قياساً لما تزخر به القارة من موارد طبيعية ضخمة، فضلا عن أنها كتلة بشرية كبيرة تفتح شهية الاستثمار والاستغلال ومن هذه الدول والقوى نجد:

✓ فرنسا: بحكم ماضيها الاستعماري لعديد الدول الإفريقية، تشكل القارة الإفريقية أحد أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، حيث بلغت قيمة الصادرات الفرنسية في 2019 أكثر من 29 مليار دولار.<sup>1</sup>

وتتمثل المصالح الفرنسية في القارة الأفريقية بالبحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية وعن مواد أولية، وكذلك السيطرة على المواقع الاستراتيجية في بعض بلدان القارة.

<sup>1</sup> إسراء محمد فهمي الأكَشَر، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في إفريقيا"، موقع المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ 2016/06/16.



كما تعرف هذه الدول نسقا أمنيا مهتزا ككثرة الحروب الداخلية والانقلابات العسكرية، وما حدث في مالي سابقا ويحدث في السودان دليل على هشاشة الوضع، ويرهن أي محاولة في جلب مصالح اقتصادية، هذا الوضع الذي تستغله من جهة أخرى الدول الكبرى لجعل المنطقة ثاني أكبر سوق عالمي للتجارة غير الشرعية للسلاح.<sup>1</sup>

### **3. الهجرة غير الشرعية:**

بسبب تنامي الفقر والمجاعة والجفاف، أصبحت الجزائر تستقبل يوميا أفواجا بشرية هائلة من اللاجئين غير الشرعيين، على غرار باقي دول شمال إفريقيا، الشيء الذي ساهم في تفاقم ظواهر الإخلال بالنظام الاجتماعي في المنطقة، وبهذا أصبحت الهجرة غير الشرعية تثير مشاكل أمنية كبيرة لدول العبور لارتباطها في كثير من الأحيان مع جماعات الجريمة، وحتى إمكانية تسلل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غير المنظمة.

### **4. الإتجار بالبشر:**

من المناطق التي تشهد تجارة البشر مناطق الحروب والنزاعات، ومن هذه المناطق بؤر النزاع في إفريقيا، حيث يوظف هؤلاء في الجنس والعمالة الرخيصة، ويوظف الأطفال في الحروب، وشساعة الجغرافيا الجزائرية تصعب من مهمة مراقبة تلك الجماعات رغم الجهود الكبيرة في هذا المجال.

### **5. الإنتشار العشوائي للسلاح:**

تعتبر تجارة السلاح في القارة الأفريقية الأعلى نسبة في العالم حيث تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2008 أن هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح خفيفة منتشرة في إفريقيا خصوصا في مناطق الحدود، منها حوالي 8 ملايين قطعة في إفريقيا الغربية وتلعب النزاعات دورا كبيرا في تنقل وانتشار الأسلحة التي مصدرها حسب الأمم المتحدة من

<sup>1</sup>هاجر أوناف، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات مع دول الساحل الأفريقي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،(الجزائر: المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، 2015 / 2016)، ص.62.

أوروبا الوسطى والشرقية، روسيا والصين وبعض المناطق في إفريقيا كالتشاد وكثير منها دخلت بصفة شرعية ثم أعيد بيعها.<sup>1</sup>

## **6. غياب الهدوء على الحدود ( التوترات الحدودية):**

من التحديات التي ترهن المبادرة الجزائرية للانطلاق نحو إفريقيا، التوتر الأمني الموجود على التماس مع عدة دول في الجوار وأبرزها ليبيا التي تعاني عدم استقرار سياسي وأمني منذ أكثر من عشر سنوات، كذلك الأمر في دول الساحل، أين يستغل الإرهاب المساحات الشاسعة وعدم قدرة الدول على بسط الأمن فيها، إضافة للتوتر الحاصل في الحدود الغربية مع الجارة المملكة المغربية، أين تشهد العلاقات قطيعة كبيرة وغلقا للمجال البحري والبري عديد الفترات السابقة وفي الفترة الحالية منذ صيف العام 2021.<sup>2</sup>

## **المطلب الثاني: التحديات الداخلية**

بالإضافة إلى العديد من التحديات الخارجية التي تحد من مبادرة الجزائر بخصوص الدبلوماسية الاقتصادية، هناك أيضا تحديات تتعلق بالوضع الداخلي للدولة ومثال ذلك:

1. **محدودية القطاع الخاص:** بالرغم من قناعة النظام السياسي من خلال الخطابات بضرورة دفع الاقتصاد الوطني نحو الخصخصة، إلا أن القطاع الخاص في الجزائر لازال ضعيفا مقارنة بنظرائه في الدول المتطورة أو حتى الصاعدة، لذلك يحتاج القطاع إلى مزي دمن التشجيع والمرافقة حتى يجد موطئا له في عدد من الاستثمارات في القارة.

2. **المركزية والبيروقراطية:** رغم المساحة الجغرافية التي تحتلها الجزائر، إلا أن صناعة واتخاذ القرار يظل بشكل مركزي في يد الوزارات أو المؤسسات أو الهيآت الحكومية المتواجدة كلها بعاصمة البلاد، ما يعني غياب المرونة في الممارسة الإدارية بالإضافة إلى

<sup>1</sup> حفيان عبد الوهاب، "عوامل ومنطق الأمن في الساحل بين الواقع والمستقبل"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية و السياسية، 2017/05/30، <https://democraticac.de/?p=46858>

<sup>2</sup> هاجر أوناف، مرجع سابق، ص. 42.

## الفصل الثاني..... مضامين ومقومات التوسع الاقتصادي للجزائر في إفريقيا وتحدياته

البيروقراطية وكثرة العقبات الإدارية، وهذا ما انتقده رئيس الجمهورية نفسه، ودعا الإدارة إلى التعامل بشفافية أكثر.

3. اعتماد الاقتصاد على النفط: كون الجزائر دولة نفطية حيث يمثل النفط قرابة 98% من إجمالي الصادرات ونسبة 45% من ناتجها المحلي، وهو ما لا يسمح بالمنافسة مع اقتصاديات صناعية الكبرى، وكونه يعتمد بشكل كلي على الطاقة، فإن الاستقرار سيكون على أرضية هشة ولا يمكن أن يكون اقتصادا خالقا للثروة.

4. التحولات السياسية: التحول السياسي الحاصل في الطبقة الحاكمة نتيجة أزمات سياسية متعددة عاشتها البلاد، يحول دون وجود رؤية واضحة في فتح وتسهيل مناخ وأنشطة الأعمال.

5. عدم وجود منظومة مالية سليمة: الحركية الاقتصادية في الداخل والخارج والاستثمار خارج الحدود يتطلب وجود بنية تحتية مالية سليمة وقادرة على استيعاب دخول وخروج شركة الأموال من وإلى الوطن، وهو الأمر الذي لا يتوفر في منظومة البنوك الجزائرية، إذ تسيطر 6 بنوك فقط على 90% من الأصول البنكية، مع العلم أن ثمة 25 بنكا في الجزائر منها 6 بنوك أجنبية.<sup>1</sup>

6. الفساد: يسجل مؤشر الفساد في الجزائر مستويات قياسية حسب التقرير الذي تصدره منظمة "الشفافية الدولية"، حيث تراجعت الجزائر إلى المركز 116 من أصل 180 دولة شملها التقرير بعدما كانت في المركز 104 سنة 2020<sup>2</sup>، وهو أحد أهم أسباب إعاقة نشاط الأعمال في الجزائر.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص. 42 .

<sup>2</sup> موقع الجزائر الترا " مؤشر الفساد الدولي للجزائر تحتل المركز 116"، بتاريخ 2023/02/02.

<https://ultraalgeria.ultrasawt.com/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%>

### المبحث الثالث: متطلبات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

أبدت الجزائر مؤخرا رغبة كبيرة من قبل السلطات العليا للبلاد، في المضي قدما نحو تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية بما يقدم المصلحة الوطنية من أجل المساهمة في إحداث إقلاع اقتصادي حقيقي.<sup>1</sup>

#### المطلب الاول: التلخص من الاقتصاد الريعي

تسعى الجزائر في إطار سياسة التنويع الاقتصادي إلى مراجعة موقعها، كخيار استراتيجي يندرج في إطار نظريتها الإصلاحية التي تعتمدها في كل القطاعات، ولطالما أكدت السلطات العليا على ذلك خاصة مع الجانب الإفريقي التي تعددت لقاءات الوزراء والسفراء من وإلى الجزائر، وعديد الملتقيات والمؤتمرات، ولعل أبرزها كان المؤتمر الإفريقي الأول للشركات الناشئة الذي أقيم في الجزائر 5 ديسمبر 2022 ، والذي يرمي إلى توحيد الجهود الحكومية قصد تعزيز دور الشركات الناشئة في إفريقيا وتكريس مساهمتها في التنمية الاقتصادية عبر تسهيل إنشاء الشركات الناشئة.<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية الرسمية

لم يعد السفراء والدبلوماسيون ممثلين سياسيين فقط للدولة، فالتطور الحاصل في العالم أو " عولمة الاقتصاد " حتم النقاء البعدين السياسي والاقتصادي في نفس حقول الأشغال، بل إن الهيمنة الاقتصادية للدبلوماسية أصبحت طاغية في النشاطات الأخرى للدبلوماسية.

وأبانت السلطة الجديدة التي تولت زمام الحكم عقب حراك 22 فيفري 2019 عن توجهات وقناعات في هذا الإتجاه ومن أبرز قراراتها في هذا الشأن:

<sup>1</sup>موقع المستثمر، " إنطلاق المؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة " ، بتاريخ 23 / 04 / 2023 ، 23:15  
<https://almostathmir.dz/%D8%A5%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85>

● استحداث سبعة مناصب لمبعوثين خاصين تحت السلطة المباشرة لوزير الخارجية من بينهم الوزير السابق للمالية عبد الكريم حرشاوي مبعوثا خاصا مكلفا بالدبلوماسية الاقتصادية.<sup>1</sup>

إلا أنه في السادس من أفريل 2023 تمت إقالة خمسة من هؤلاء المبعوثين منهم المبعوث الخاص بالدبلوماسية الاقتصادية السيد عبد الكريم حرشاوي بعد التغيير الحاصل على رأس الوزارة ومجيء أحمد عطايف وزيرا للخارجية خلفا لرمطان لعامرة المقال.

### **المطلب الثالث: توسيع شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية**

أصبح من الضروري تكوين أعضاء السلك الدبلوماسي في مجال إدارة الأعمال والشؤون الاقتصادية، بما يساهم في تقديم فرص تصديرية للمتعاملين الجزائريين ومرافقتهم في عملياتهم التصديرية، وكانت وزارة الخارجية قد بدأت بخطوة في هذا الإتجاه وهي تكليف إدارات بالسفارات والقنصليات للاهتمام بالتعامل مع المتعاملين الاقتصاديين والتواصل معهم على مستوى البوابة الخاصة بالدبلوماسية الاقتصادية، وهذا ما تم البدء به مؤخرا، حيث تمت ترقية 47 إطارا من الدبلوماسيين في مناصب تهتم بالدبلوماسية الاقتصادية عبر القارات منهم 16 إطارا خاصا بمنطقة إفريقيا.<sup>2</sup>

### **المطلب الرابع: اصلاح المنظومة المالية**

لا يمكن الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية دون الحديث عن منظومة مالية قوية ومتينة تواكب التطور التكنولوجي الحاصل في تحويل واستلام الأموال في كل الأماكن في العالم، وفي هذا الشأن حصل مؤخرا اعتماد السلطات في السينغال أول بنك جزائري عمومي

<sup>1</sup>موقع المصدر أون لاين "وزير المالية الأسبق حرشاوي، مبعوثا خاصا مكلفا بالدبلوماسية الاقتصادية"، بتاريخ 18 أفريل 2023، <https://www.elmasdaronline.dz/news/national/>.

<sup>2</sup> موقع وزارة الخارجية و الجالية الجزائرية بالخارج

<https://w.w.w.mae.gov.dz/diplomatie.economique.air.aspx>





السوري "إيلان" مثلا الذي لفظته شواطئ المتوسط قتيلًا وتداولتها العديد من وسائل الإعلام هزمت لوحدها دبلوماسية عدة دول تدعي حرصها على الجانب الإنساني في العلاقات الدولية.<sup>1</sup>

ورصدت بعض الدراسات إرهاصات الدبلوماسية الرقمية مع قمة الأرض بربو دي جانيرو عام 1992، حيث تبادل المجتمع المدني الدولي العديد من الرسائل الالكترونية بشأن الأخطار البيئية التي تهدد الكرة الأرضية، بينما رأى بعض الدبلوماسيين أن جذورها تعود إلى مخرجات التحولات السياسية العربية عام 2011، حيث استخدم النشطاء ووسائل التواصل الاجتماعي لبث صور الصدمات مع النظام ومؤسساته الامنية.

أما المعلم البارز فتمثل في تسريبات ويكيليكس عام 2010 ونشرها ل 250 برقية ألف دبلوماسية.

وأصبح مكان الجيوش والآلات التي ترجح الكفة لصالح طرف على آخر جيوشا أخرى على مواقع التواصل الاجتماعي، تمنح الغلبة لطرف ولكن بطريقة استمالة الجماهير واقناعهم.

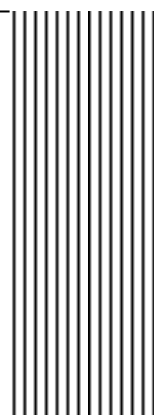
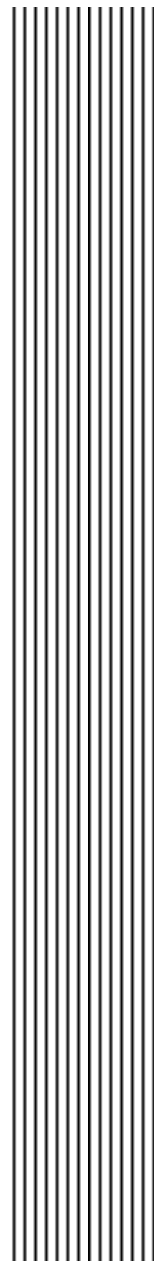
وبالنسبة للجزائر يمكن القول أن عالم الرقمنة والفضاء الافتراضي مازال يخطو خطوات محتشمة مقارنة بغيرها من الدول. وحتى يعالج التأخر في هذا المجال ويتجنب ما بات يعرف بالفجوة الرقمية وتبعاتها السلبية على السياسة والاقتصاد، يجدر ضرورة الاسراع في إصلاحات عميقة وشاملة لمناحي التسيير العام في البلاد:

- تشريع ترسانة قانونية مواكبة.
- بناء منشآت قاعدية للمواصلات السلكية واللاسلكية مع توسيعها وعصرنتها باستمرار.
- توفير المواد البشرية والمادية اللازمة لتطوير تكنولوجيات الإعلام والإتصال.
- القيام بالتعاون الدولي في هذا المجال.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حفيان عبد الوهاب ، مرجع سابق.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص.149.

# خلاصه و اسئناجات



### خلاصة واستنتاجات :

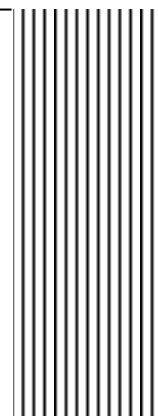
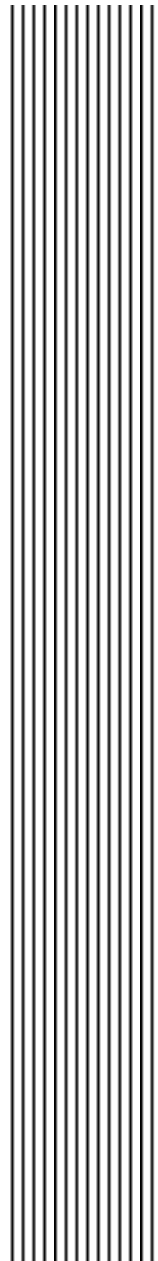
مما تقدم يمكن القول أن المرتكزات الجيوسياسية والطبيعية والتاريخية للجزائر كان لها الأثر الواضح على طبيعة الدبلوماسية الجزائرية تجاه أفريقيا وغيرها من القارات، غير أن استمرار وتطور تلك الدبلوماسية ونجاحتها يتطلب تبني عدد من الإصلاحات الاقتصادية.

وبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها القيادة الجزائرية مؤخرا تجاه الاقتصاد عموما والدبلوماسية الاقتصادية بوجه خاص، إلا أنها تظل غير كافية لكي ترفع من أداء الجهاز الدبلوماسي وما يرافقه من متطلبات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

ومقارنة بعدد من البلدان التي أشير إليها في الدراسة، فإن الوصول إلى دبلوماسية اقتصادية فعالة، يتطلب ارادة جدية وعددا من الاجراءات التي يمكن جمعها فيما يلي:

1. تغليب الطابع الاقتصادي على الجانب السياسي والامني في النشاط الدبلوماسي.
2. مراقبة المتعاملين الاقتصاديين والمصدرين في عملياتهم التصديرية لتكوينهم في مجال الاستيراد والتصدير.
3. انشاء منظومة مالية قادرة على استيعاب حركة الاموال من خارج وداخل البلاد.
4. التركيز على تنويع الاقتصاد ومحاربة الفساد.
5. التكفل بالجالية بالخارج بشكل افضل، لأنها تعتبر من عوامل تنشيط الدبلوماسية
6. تحويل البوصلة جنوبا وتقليل الاهتمام بالعلاقات مع الغرب، واستغلال المؤهلات الجغرافية والبشرية والطبيعية مع افريقيا.
7. التخلي عن المركزية في القرارات، وتشجيع الممثلين الدبلوماسيين في اتخاذ القرار الذي يساهم في هذا الجانب.

# قائمة المراجع



## قائمة المصادر والمراجع:

1. وزارة السياحة والصناعة التقليدية ، <https://mta.gov.dz> بتاريخ 2023/05/31 ، 12.48
2. فيروز مزياني، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية الدولية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، م. 8 ، ع. 15، جويلية 2019 .
3. بقاص خالد، " العلاقات التركية الإفريقية الجديدة دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية (الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3، 2018).
4. الموسوعة السياسية، "نظرية الدور في العلاقات الدولية"، 2023/06/06
5. عبد النور بن عنتر، " البعد المتوسطي للأمن الجزائري أوروبا والحلف الأطلسي "، (الجزائر: المكتبة العصرية).
6. جهاد الغرام، "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا، المحددات والابعاد"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 2016.
7. بوقصة إيمان، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في التنمية"، شعاع للدراسات الاقتصادية، ع.3، مارس 2018.
8. ليلي دقلة، " توجه الدبلوماسية الجزائرية نحو القارة الإفريقية بعد 2019 "، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ، 2022 ).
9. إسماعيل العربي، " التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة " ، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981).

10. حسين فريجة، "التعاون بين الجزائر والدول الافريقية"، افاق وطموح ، مجلة الحقيقة، م 1 ، ع 1 ، ديسمبر 2002.
11. عبد الحميد عجالي، " الجزائر ومنظمة المؤتمر الاسلامي"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية"، ع.6 ، الجزائر.
12. طاهر قوبريد، " دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الامنية الراهنة في منطقة الساحل الافريقي"، مذكرة ماستر(الجزائر : المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014/2015).
13. بوبية نبيل، " الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الاجنبية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة الدول العربية قسم البحوث والدراسات السياسية ، 2009).
14. عبد الرحمان حسن، " قمة لوساكا ومستقبل الاتحاد الافريقي"، السياسة الدولية ، مصر، ع. 146، 2001.
15. لعراب جمال ، بن الشيخ توفيق، " دور الدبلوماسية التجارية في تعزيز جاذبية الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، م.10، ع. 01 ، جانفي 2023، ص. 219 .
17. قسم البحوث والدراسات الاتحاد المغرب العربي: الأهداف والهيكل التنظيمي على الموقع بتاريخ 2019-02-05 [www.aljazeera.net/hom/print](http://www.aljazeera.net/hom/print)
18. موقع " الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اتفاقيات " .
19. [www.andi.dz/index/php/ar/cadre-jnridique/accourds-convenrions](http://www.andi.dz/index/php/ar/cadre-jnridique/accourds-convenrions) بتاريخ 2019-02-05



30. موقع الجزائر الترا " مؤشر الفساد الدولي الجزائر تحتل المركز 116 " ، بتاريخ  
2023/02/02  
<https://ultraalgeria.ultrasawt.com/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84>
31. موقع المستثمر ، " إنطلاق المؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة " ، بتاريخ 23 / 04  
2023 / 23:15
32. <https://almostathmir.dz/%D8%A5%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85>
33. موقع المصدر أون لاين "وزير المالية الأسبق حرشاوي، مبعوثا خاصا مكلفا  
بالدبلوماسية الاقتصادية"، بتاريخ 18 أفريل
34. <https://www.elmasdaronline.dz/news/national/>، 2023
35. موقع وزارة الخارجية و الجالية الجزائرية بالخارج
36. <https://w.w.w.mae.gov.dz/diplomatie.economique.air.aspx>
37. موقع العربي الجديد، "حصول أول بنك جزائري عمومي على الإعتماد في السنغال"،  
بتاريخ 2023/04/03،
38. <https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A8%D9%86%D9%83>
39. موقع الجزيرة نت، "كيف أسهمت المصارف المغربية في تمويل اقتصادات إفريقيا" ،  
بتاريخ 2023/05/01،  
[/https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/8/1](https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/8/1)



# الفهرس والمحتويات

فهرس المحتويات	
الصفحة	الموضوع
<b>شكر وعرهان</b>	
<b>1</b>	<b>مقدمة</b>
<b>الفصل الأول:</b>	
<b>مرتكرات الدبلماسية الاقتصادية الجزائرية</b>	
07	المبكر الأول: الخصائص الطبيعية للجزائر ومرارل تطورها الاقتصادي
07	المطلب الأول: الامتداد الطبيعي للجزائر في إفريقيا
09	المطلب الثاني: مرارل تطور البرامج الاقتصادية للجزائر
10	المبكر الثاني: المسار التاريخي للدبلماسية الاقتصادية الجزائرية
15	المطلب الأول: واقع الدبلماسية الاقتصادية الجزائرية بين 1962 - 1989.
17	المطلب الثاني: واقع الدبلماسية الاقتصادية الجزائرية بين 1989 - 1999
22	المطلب الثالث: خصائص الدبلماسية الاقتصادية الجزائرية بين 1999-2012
28	المطلب الرابع: خصائص الدبلماسية الاقتصادية الجزائرية بين 2012-2019
30	خلاصة الفصل:
<b>الفصل الثاني</b>	
<b>مضامين ومقومات التوسع الاقتصادي للجزائر في إفريقيا وتحدياته</b>	
32	المبكر الأول: مضامين الدبلماسية الاقتصادية "الجديدة" بين 2019-2023.
32	المطلب الأول: أبرز تعديلات الدبلماسية الاقتصادية الجزائرية
35	المطلب الثاني: مظاهر تغير الدبلماسية الاقتصادية الجزائرية
36	المبكر الثاني: التحديات التي تواجه الدبلماسية الاقتصادية للجزائر في إفريقيا
37	المطلب الأول: التحديات الخارجية
38	المطلب الثاني: التحديات الداخلية
39	المبكر الثالث: متطلبات تفعيل الدبلماسية الاقتصادية للجزائر

40	المطلب الاول: التلص من الاقصاد الرلعل
41	المطلب الثاني: تنشيط الدلوماسفة الاقصادفة الرسلفة
44	المطلب الثالث: توسلع شبكة المكلفلن بالشؤون الاقصادفة
46	المطلب الرابع: اصلاح المنظومة المالية
48	اللاصة واستنتاجات
51	قائمة المصادر والمراجع
50	الفهرس
	المللص

## الملخص:

بعد ان كان العالم يتحدث منذ بداية الالفية تقريبا عن العولمة وتأثيرها في عالم السياسة، تحولت النظرة السياسية الى الاقتصاد لما له من تأثير بليغ ودور هام في العلاقات الدولية، واصبحت الدبلوماسية الاقتصادية من الاولويات، ومع اتساع ابعاد ومفهوم الدبلوماسية الاقتصادية لدى المختصين، اصبحت المتغيرات الدبلوماسية الاقتصادية ذات تأثير عن العمل الدبلوماسي بشكل خاص، سواء من حيث الهيكل او الاهداف او المهام والادوار الجدية وتوسع الاختصاص الدبلوماسي لتجاوز الفعالية "رؤساء والحكومات والسفراء" الى فاعلين آخرين جدد كمتعاملين اقتصاديين عموميين او خواص ورجال اعمال وبنوك وغيرهم.

وفي الاقتصاد الجزائري الذي يتميز على الريع النفطي وتعاملات لا تتجاوز 3% خارج القطاع النفط لا يمكن الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية بالمعنى الحقيقي، إلا من خلال استثمارات وتعاملات في مجال النفط فقط، غير أن مجارة الاقتصادات الكبرى يحتاج ادارة واردة قويتين.

## الكلمات المفتاحية:

الدبلوماسية الاقتصادية. العمل الديبلوماسي. الاقتصاد

---

**Summary:**

After the world has been talking since the beginning of the millennium almost about globalization and its impact on the world of politics, the political view has shifted to the economy because of its significant influence and an important role in international relations, and economic diplomacy has become a priority, and with the expansion of the dimensions and concept of economic diplomacy among specialists, the variables of economic diplomacy have become It has an impact on diplomatic work in particular, whether in terms of structure, goals, or serious tasks and roles, and the expansion of diplomatic jurisdiction to go beyond the effectiveness of “chiefs, governors, and ambassadors” to other new actors such as public or private economic dealers, businessmen, banks, and others.

In the Algerian economy, which is characterized by oil rents and transactions that do not exceed 3% outside the oil sector, it is not possible to talk about economic diplomacy in the true sense, except through investments and dealings in the field of oil only, and keeping up with the major economies requires strong management and will.

**Keywords:** economic diplomacy. Diplomatic work. Economy